

Distr.: General
11 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٥١ (ب) من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
النظام المالي الدولي والتنمية

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، باسم مجموعة الحوكمة العالمية غير الرسمية، التي تضم الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، ومملكة البحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنما، وبوتسوانا، وجامايكا، وكمونلث جزر البهاما، وجمهورية رواندا، وإمارة سان مارينو، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية السنغال، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وجمهورية الفلبين، ودولة قطر، وكوستاريكا، وإمارة ليختنشتاين، وماليزيا، وإمارة موناكو، ونيوزيلندا، وثيقة معنونة "تعزيز إطار مشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين" (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الحوكمة العالمية، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) فانو غوبالا مينون
السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

تعزيز إطار مشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين

١ - أكدت الأزمة الاقتصادية العالمية الحاجة إلى آليات حوكمة عالمية أكثر فاعلية لتنسيق السياسات الاقتصادية. وتمثل مجموعة العشرين خطوة هامة في ذلك الصدد. وقد ساعدت عملية مجموعة العشرين والإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها في منع حدوث كساد اقتصادي عالمي العام الماضي. ويتعين أن تتسم مداوالات مجموعة العشرين بالمزيد من التشاور والشمولية والشفافية لكي تترجم إلى إجراءات فعالة على الصعيد العالمي. وسيتطلب ذلك وضع الآليات المناسبة لإشراك عدد أكبر من البلدان والتشاور معها.

٢ - وفي هذا الصدد، تود مجموعة الحوكمة العالمية غير الرسمية^(١) أن تقترح النهج التالي لتعزيز إطار المشاركة بين مجموعة العشرين والدول غير الأعضاء فيها:

- الأمم المتحدة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي يشارك فيها الجميع تتمتع بشرعية لا يمكن الطعن فيها. وينبغي أن تعترف عملية مجموعة العشرين بهذه الحقيقة وأن تعبر عنها. وينبغي أن تكمل عملية مجموعة العشرين الأمم المتحدة وأن تعززها بإجراءاتها وقراراتها.
- ومن المهم أن تتواصل مجموعة العشرين مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء عن طريق قنوات متوقعة ومنظمة، ومنها إجراء مشاورات مع سائر الأعضاء قبل مؤتمرات قمة مجموعة العشرين. وسيتيح ذلك لجميع الدول، ولا سيما الصغرى منها، التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فرصة إثارة ما يهمها من القضايا وإسماع صوتها. وينبغي علاوة على ذلك أن تزود الدول المضيفة لمؤتمرات قمة مجموعة العشرين سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بآخر المستجدات في أعقاب هذه الاجتماعات.
- وينبغي إضفاء طابع رسمي على مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة ومسؤولي الأمم المتحدة في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين واجتماعاتها التحضيرية، على التوالي.

(١) الإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، ومملكة البحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبنما، وبوتسوانا، وجامايكا، وكمولت جزر البهاما، وجمهورية رواندا، وإمارة سان مارينو، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية السنغال، وسويسرا، وشتيلي، وغواتيمالا، وجمهورية الفلبين، ودولة قطر، وكوستاريكا، وإمارة ليختنشتاين، وماليزيا، وإمارة موناكو، ونيوزيلندا.

وعلى الرغم من أن الأمين العام لا يستطيع أن يمثل مواقفنا الوطنية الفردية، فهو في موقع يخوله التعبير عن الموقف العام للأعضاء.

- وينبغي أن تتسم عملية مجموعة العشرين بما يكفي من المرونة لإتاحة مشاركة الدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين في المناقشات المتعلقة بالمسائل المتخصصة. وقد يتطلب الأمر اعتماد تشكيل "متغير الأبعاد" من أجل السماح للدول غير الأعضاء في مجموعة العشرين بالمشاركة في اللقاءات الوزارية والأفرقة العاملة الأخرى التي يشارك فيها كبار المسؤولين/الخبراء بشأن المسائل التي تثير اهتماما خاصا لدى هذه الدول. وقد اتبع نهج التشكيل المتغير الأبعاد في العديد من اللقاءات المتعددة الأطراف وتؤيد مجموعة الحوكمة العالمية اتباعه.

- ومع أننا نرحب بإشراك بعض المنظمات الإقليمية (رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على سبيل المثال) في مؤتمري القمة الأخيرين لمجموعة العشرين، فإنه ينبغي تنظيم مشاركة هذه المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية القائمة في مؤتمرات قمة مجموعة العشرين مستقبلاً. وينبغي أن تشارك هذه المنظمات الإقليمية مشاركة كاملة في مجموعة العشرين وما يرتبط بها من عمليات.

٣ - وتعتقد مجموعة الحوكمة العالمية أن النهج المبين أعلاه من شأنه أن يزيد شفافية عملية مجموعة العشرين وشموليتها، مما سيعزز بدوره هذه العملية ويحشد المزيد من الدعم للإجراءات التي تتخذها مجموعة العشرين.